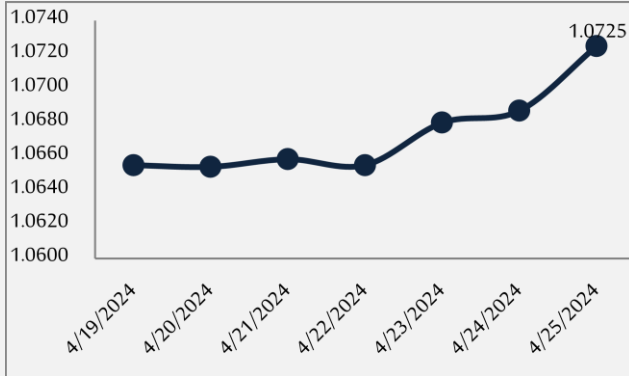


تقرير الأسواق اليومي

2024/04/25

الشكل 1 سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو



❖ سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو:

شهد الدولار الأمريكي تراجعاً أمام اليورو في بداية تداولاته اليوم بنسبة 0.36% ليسجل 1.0725 دولار أمريكي مقارنة مع بداية تداولاته باليوم السابق 1.0687 دولار أمريكي لليورو الواحد ، (الشكل رقم 1).

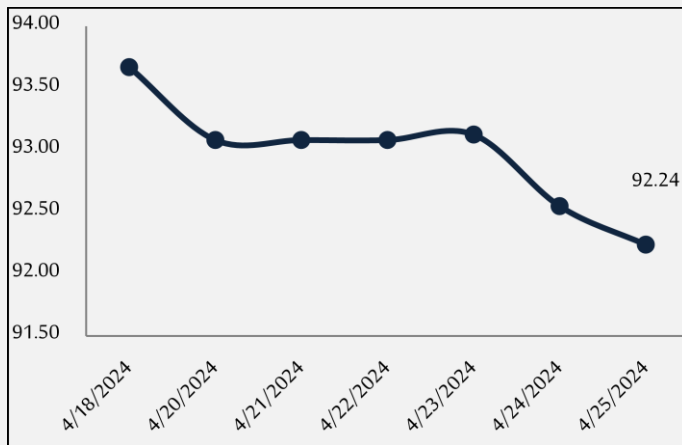
❖ سعر صرف الروبل الروسي مقابل الدولار الأمريكي:

شهد الروبل الروسي تحسناً أمام الدولار الأمريكي في بداية تداولاته اليوم بنسبة 0.34% ليسجل 92.24 روبل روسي مقارنة مع بداية تداولاته باليوم السابق 92.55 روبل روسي للدولار الأمريكي الواحد ، (الشكل رقم 2).

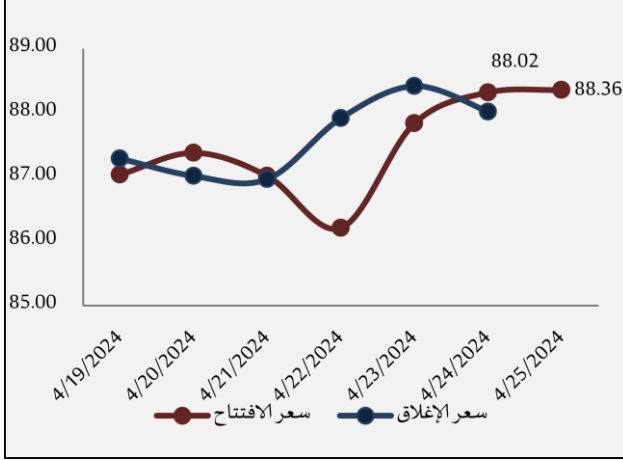
❖ سعر أونصة الذهب:

ارتفع سعر أونصة الذهب في بداية تداولاته اليوم بنسبة 0.39% ليسجل 2,326 دولار أمريكي مقارنة مع بداية تداولاتها باليوم السابق 2317 دولار أمريكي للأونصة.

الشكل 2 سعر صرف الروبل الروسي مقابل الدولار الأمريكي



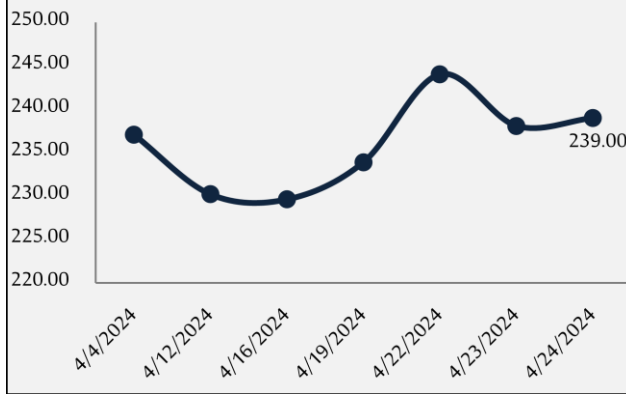
الشكل 3 تطور سعر برميل النفط الخام (برنت)



أسعار الطاقة:

- **النفط:** ارتفع سعر برميل النفط (برنت) في بداية تداولاته بنسبة 0.39% ليبلغ 88.36 دولار أمريكي مقارنةً بالإغلاق السابق 88.02 دولار أمريكي للبرميل، (الشكل رقم 3).
- **الغاز الطبيعي:** ارتفع سعر المتر المكعب من الغاز (نيميكس) في بداية تداولاته بنسبة 8.84% ليبلغ 55.67 دولار أمريكي مقارنةً بالإغلاق السابق 51.15 دولار أمريكي للمتر المكعب.

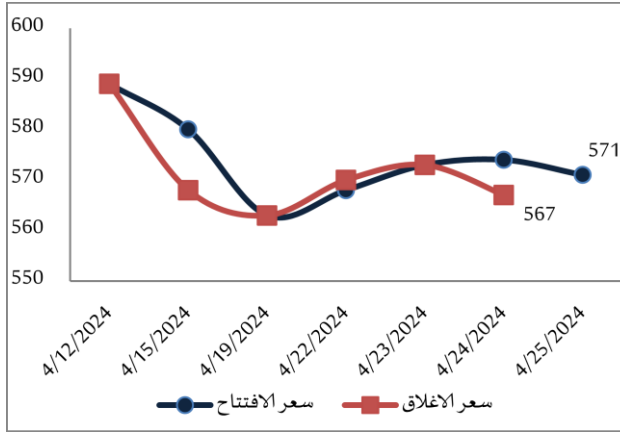
الشكل 4 تطور سعر طن القمح بالدولار الأمريكي



أسعار الأغذية:

- **القمح:** ارتفع سعر طن القمح في بداية تداولاته بنسبة 0.38% ليسجل 239.00 دولار أمريكي مقارنةً بالإغلاق السابق 238.09 دولار أمريكي للطن، (الشكل رقم 4).
- **السكر:** ارتفع سعر طن السكر في بداية تداولاته بنسبة 0.71% ليسجل 571 دولار أمريكي مقارنةً بالإغلاق السابق 567 دولار أمريكي للطن، (الشكل رقم 5).

الشكل 5 تطور سعر طن السكر بالدولار الأمريكي



- **الرز:** ارتفع سعر طن الرز في بداية تداولاته بنسبة 0.78% ليسجل 388 دولار أمريكي مقارنةً بالإغلاق السابق 385 دولار أمريكي للطن.

❖ إعلانات ضبط الأوضاع المالية في المساعدة على تثبيت توقعات التضخم:

عاد التضخم للظهور في أعقاب أزمة كوفيد-19 مدعوماً بالصدمات العالمية الأخرى ومصحوباً بعلامات حول تفكك توقعات التضخم على المدى القريب في العديد من البلدان مع آثار مهمة على ديناميكيات التضخم، وأدت هذه الاتجاهات إلى زيادة الاهتمام بدراسة محركات توقعات التضخم وتحليل تفاعلات السياسة المالية والنقدية، ويكتسب الأخير أهمية خاصة نظراً للدعم المالي الكبير الذي قدمته الحكومات لتخفيف آثار الوباء على الأسر والشركات، والدور المحتمل الذي يمكن للسياسة المالية أن تلعبه لاستعادة استقرار الأسعار.

وبناء عليه تستكشف ورقة أعدت لصالح صندوق النقد الدولي دور إعلانات ضبط الأوضاع المالية العامة في تشكيل توقعات التضخم، مستخدمة لذلك بيانات ربع سنوية وقاعدة بيانات جديدة لإعلانات ضبط الأوضاع المالية العامة لعينة من الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة، بهدف تحديد مدى تأثير التشديد المالي على توقعات التضخم، حيث تعتمد استراتيجية التحديد على حقيقة مفادها: أن من غير المرجح تعديل تدابير ضبط الأوضاع المالية العامة لتتوافق مع التغيرات في توقعات التضخم خلال ذات الربع.

وبينت الورقة أن إعلانات ضبط الأوضاع المالية تعمل على خفض توقعات التضخم على المدى المتوسط (ثلاث وخمس سنوات قادمة) ولكن ليس على المدى القصير (عام واحد قادم)، وأوضحت بعض الأدلة أن إعلانات الضبط المالي تقلل من الخلاف حول التضخم المستقبلي المتوقع على المدى الطويل، ويتعزز الدور الداعم الذي تلعبه إعلانات ضبط الأوضاع المالية من خلال قوة الأطر المالية والنقدية للدولة، وعمل السياسة المالية والنقدية جنباً إلى جنب، إضافة إلى ذلك وجدت الورقة أن الظروف الأولية مهمة فاستجابة توقعات التضخم لإعلانات ضبط الأوضاع المالية تكون أبعد في فترات ارتفاع معدلات التضخم المعاصرة، وبوضع هذه النتائج في متناول اليد، يظهر أن فعالية ضبط الأوضاع المالية في السيطرة على التضخم المحقق تعتمد إلى حد كبير على استجابة توقعات التضخم لإعلانات ضبط الأوضاع المالية، مما يؤكد أن السياسة المالية ضرورية لتثبيت توقعات التضخم وعنصر أساسي في عملية ذات مصداقية لخفض التضخم.

في سورية؛ تلعب السياسة المالية دوراً مهماً في التأثير على توقعات التضخم على الأجلين القصير والطويل وتثبيتها، حيث أن أي إعلانات حول الأوضاع المالية تبين مقدار التكيف والمرونة المالية المدعومة بإجراءات حثيثة تشكل خطوة أساسية في ضبط الأسعار، وبالتالي تخفيض توقعات التضخم المستقبلية وضبطها ضمن المعدلات المناسبة لتنشيط الإنتاج وملاءمة المستوى العام للأسعار، وإن كانت هذه الإعلانات في سورية قد لا تجني ثمارها المرجوة خلال الأجل القصير، باعتبار أنها تتطلب بيئة اقتصادية أكثر جاهزية واتخاذ سياسات وإجراءات عديدة لتحسين واقع الإيراد المالي إضافة إلى تفعيل أكبر للدور المالي النقدي المشترك وصولاً لصيغة فاعلة لضبط التضخم الحالي والمستوى العام للأسعار، مع مراقبة تأثير إعلانات الأوضاع المالية على التوقعات التضخمية اللاحقة وجدواها بما يتعلق بتخفيض معدل التضخم، وضبط واستعادة استقرار الأسعار عند المستويات المتناسبة مع الدخل.

أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية والدول المجاورة¹:

البلد	الناتج المحلي الإجمالي		التضخم		معدل البطالة	سعر الفائدة	الميزان التجاري	
	ربعي	سنوي	شهري	سنوي	الربع الرابع	الربع الرابع	الربع الرابع	الوحدة
الولايات المتحدة الأمريكية	%3.8	%3.10	%0.4	%3.1	%3.7	5.5%	-62.2	مليار دولار أمريكي
منطقة اليورو	%0	%0.1	%0.8	%2.80	%6.40	%4.5	20.3	مليار يورو
المملكة المتحدة	%-0.3	%-0.3	%0.6	%4	%3.8	%5.25	-2.603	مليار جنيه استرليني
روسيا	—	%5.5	%0.4	%7.4	%3	%16	10.219	مليار دولار أمريكي
الصين	%1	%5.2	%-1	%-0.8	%5.2	%3.45	75.34	مليار دولار أمريكي
اليابان	%-0.1	%1	%0	%2.2	%2.4	%-0.1	-1758.3	مليار ين ياباني
تركيا	%0.3	%5.9	%3.16	%64.86	%8.8	%45	-6.23	مليار دولار أمريكي
الهند	%1.7	%7.6	—	%5.1	%6.78	%6.5	-17.5	مليار دولار أمريكي
استراليا	%0.2	%2.1	%0.6	%4.1	%4.1	%4.35	10.95	مليار دولار استرالي
مصر	—	%2.17	%1	%29.8	%6.9	%21.25	-3.032	مليار دولار أمريكي
الأردن	—	%2.7	—	%1.95	%22.3	%-7.5	-0.588	مليار دولار أمريكي
لبنان	—	0	—	%177	%11.7	%7.75	0.397	مليار دولار أمريكي

¹ بيانات المؤشرات حسب آخر البيانات المتوفرة للربع الرابع من عام 2023.